

جامعة السليمانية

كلية العلوم السياسية والاجتماعية

قسم العلوم السياسية

أداء الحكومة العراقية

٢٠٠٩-٢٠٠٥

المدرس المساعد

إبراهيم علي محمد

١٤٣١ هـ

الاستاذ المساعد

الدكتور رشيد عمارة

٢٠١٠ م

المقدمة

احتلت دراسة الحكومة مكانا هاما ضمن الدراسات السياسية المتنوعة، لما لها من دور في تقرير سياسة الدولة وبناء مستقبلها، وتباينت التجارب العالمية في تكوين الحكومات التي تقرر سياستها حسب طبيعة النظام السياسي وتوجهاته الرئيسية، كما تباين أداء الحكومات في النظم المختلفة، بيد إن هناك قاسما مشتركا بين مختلف الحكومات، وبغض النظر عن نوعية النظام السياسي، ويتجسد ذلك في حجم الانجازات التي تحقها للشعب داخليا وخارجيا.

والأكثر من ذلك إن شرعية النظام القائم ترتبط بصورة أو أخرى بحجم الانجازات التي تقوم بها، وهي التي تعطيها شرعية القبول من المواطنين او الرفض، وهو ما ذهب إليه لوسيان باي بقوله إن شرعية الحكومة تتعلق بانجازات الهيكل الحكومي، لذا فهي مسألة جوهرية في تحديد كفاءة النظام، لان شرعيته ترتبط بانجازاته وبإحساس المواطنين تجاه هذا النظام"^١

وفي السياق ذاته ذهب ماكس فيبر بان النظام الحاكم يكون شرعيا عندما يشعر مواطنوه بأنه نظاما صالحا يستحق التأييد والطاعة"^٢

ويتميز دور الحكومة في النظام البرلماني عنه في الأنظمة السياسية المختلفة لما لها من صلاحيات دستورية وقانونية تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للحكومات في الأنظمة المختلفة الأخرى.

ويبدو إن النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، قد آلى على نفسه الأخذ بالنظام البرلماني، ومنح الدستور العراقي الحكومة العراقية صلاحيات واسعة للقيام بالمهام المنوطة بها، وهنا نثار مجموعة من

التساؤلات هي:-

- هل أنجزت الحكومة العراقية المهام الموكلة لها بموجب الدستور؟
- هل تمكنت من حل الإشكالات والأزمات العراقية؟
- هل استطاعت استثمار موارد الدولة بصورة جيدة بما يحقق التقدم والاستقرار؟

- ما هو تقييم أداء الحكومة العراقية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩؟
(فرضية البحث))

ينطلق هذا البحث الدراسة من فرضية مفادها "إن الحكومة العراقية قد واجهت تحديات عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وان تمكنت من تحقيق بعض الانجازات النسبية إلا إنها لم تتجز المهام الموكلة لها، وكانت حكومة غير منسجمة أو قائمة على أسس طائفية وعرقية لم تتمكن من توحيد جهودها، لذا تركت مهام ثقيلة للحكومة القادمة"

وبغية إثبات هذا الفرضية

((مساور البحث))

فقد تم تقسيم البحث الى المباحث الآتية:-

المبحث الأول: في ماهية الحكومة العراقية

المبحث الثاني: آلية صنع القرار بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

المبحث الثالث: إدارة الحكومة الاتحادية للموارد المتاحة.

المبحث الرابع: إدارة الحكومة الاتحادية للاثمات العراقية.

المبحث الخامس: تقييم أداء الحكومة العراقية

المبحث الأول

في ماهية الحكومة العراقية

استخدمت كلمة الحكومة (government) في الفقه الدستوري والنظم السياسية بمعان عدة ،لعل من أبرزها ما يلي:^٣

١_ المعنى الأول: يشير إلى كيفية ممارسة السلطة والحكم، لذلك يقصد بالحكومة نظام الحكم في الدولة ،أي كيفية عمل السلطات وطبيعة نظام الحكم في الدولة .

٢- المعنى الثاني :-يقصد به مجموعة السلطات الدستورية في الدولة، وهي بهذا المعنى تشمل السلطة التشريعية (legislative power)والسلطة التنفيذية (executive power)والسلطة القضائية (judicial power)، وهي ترمز بهذا المعنى إلى مجموعة الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة، والتي بدونها لا تستطيع الدولة الاستمرار في التعامل مع عناصرها، لذلك توصف الحكومة هنا بأنها القوة المنظمة القاهرة لما تتولاه من صلاحيات التشريع والتنفيذ، وفض المنازعات وضمان احترام القانون .

٣- المعنى الثالث:وتستعمل كلمة الحكومة لتعني السلطة التنفيذية، أي (رئيس الدولة والوزراء ومساعدوهم) وهم أولئك الأشخاص الذين يعهد إليهم بتنفيذ القوانين وإدارة مرافق الدولة.

٤- المعنى الرابع :-تعني الوزارة (minister/ministry)ويقال الحكومة مسئوله أمام البرلمان، وهذه المعاني لا ترد إلا في النظام البرلماني الذي يوجد به محل الوزارة.

إن المعاني السالفة ترتبط بالقانون الدستوري والنظم السياسية فقط، لان كلمة حكومة تستعمل أحيانا خارج هذا الإطار في مجال القانون الإداري لتحديد نوع معين من نشاط السلطة التنفيذية،والذي يتصل بالسياسة

العليا للدولة خاصة في مجال علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والأمن الداخلي والأمن الخارجي وعلاقة الدولة بغيرها من الدول.^٤

والملاحظ إن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، قد اخذ بمعاني عدة، إذ أشار في المادة الأولى منه إلى المعنى الأول لمصطلح الحكومة ،بان "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ،ذات سيادة كاملة ،نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي،وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق " .^٥ وبذلك فقد حدد الدستور إن نظام الحكم في العراق نظام برلماني ديمقراطي لكنه لم يحدد تفاصيل ذلك ،بل جاء متناقضا مع النظام البرلماني عندما أشار في المادة ٤٧ "تتكون السلطة الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات"^٦ وهو بذلك اخذ بالمفهوم الواسع الثاني لمصطلح الحكومة لكنه تناقض مع مفهوم النظام البرلماني الذي يقوم على أساس مبدأ التعاون بين السلطات وليس الفصل بين السلطات ،الذي يأخذ به النظام الرئاسي، و نهج بذلك نهجا مختلطا بين النظام الرئاسي و النظام البرلماني .

ومن جانب آخر فان الدستور العراقي لم يحدد مفهوم الحكومة وإنما حدد مفهوم السلطة التنفيذية كما جاء ذلك في المادة ٦٦ "تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقا للدستور"^٧.

وحدد الدستور صلاحيات كل منها ،بينما لم يحدد إن رئيس الجمهورية مسئول أمام مجلس النواب انسجاما مع النظام البرلماني -الملكى فالمسؤولية تقتصر على عاتق مجلس الوزراء "إذ أشارت م/٨٣ "تكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية وشخصية"^٨، واصاب بذلك لان نظام الحكم في العراق نظام جمهوري وليس ملكي.

و لكن لم يشر الدستور الى إن رئيس الجمهورية مسئولاً سياسياً أمام مجلس النواب كما هو الحال في النظم البرلمانية -الرئاسية، وإنما جاء ضمن نطاق صلاحيات مجلس النواب في مراقبة السلطة التنفيذية التي يعد رئيس الجمهورية جزء منها، كما جاء ذلك في المادة ٦١ / ثانياً "الرقابة على أداء السلطة التنفيذية"^٩. كما حدد الدستور العراقي إمكانية عزل رئيس الجمهورية من قبل البرلمان كما جاء في المادة ٦١/سادساً ب "إعفاء رئيس الجمهورية بأغلبية مطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا في إحدى الحالات الآتية:-"^{١٠} .

١- الحث في اليمين الدستورية .

٢- انتهاك الدستور .

٣- الخيانة العظمى

من خلال ذلك يتضح إن الدستور العراقي قد اخذ بأغلب المعاني السالفة الذكر للحكومة، ولكن المعنى الدقيق الذي حدد صلاحياته ومسؤولياته، والذي سيتم التركيز عليه في هذه الورقة هو المعنى الرابع الذي يعني الوزارة ويتحدد بمجلس الوزراء وبالتالي فان مهمة أداء الحكومة يقصد بها مجلس الوزراء وليس السلطة التنفيذية، التي تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الذي يتحدد في النظام البرلماني، إي الوزارة سواء كان بمعناها العام أي الجهاز الحكومي الذي يتكون من مجموعة الأشخاص المتضامنين و المسؤولين عن سياسة الحكومة أمام البرلمان، وهي تشكيلة كثيرة العدد أو الوزارة حسب المعنى الخاص التي تعني التشكيل الرئيس في الجهاز الحكومي وتسمى الكابينيت (cabinet) وتتألف من عدد قليل من أعضاء الوزارة. ولطبيعة النظام البرلماني العراقي، تجدر الإشارة بأننا سنأخذ بالمعنى العام للوزارة ليس الخاص لان في العراق لم تشكل (cabinet) بالمعنى الخاص، فضلا عن ذلك لابد من الإشارة إلى إن الوزارة هي محور النظام البرلماني، فهي التي تباشر السلطات الفعلية وتهيمن على إدارة شؤونه، حيث ترسم السياسة العامة للدولة وتنفذها، وتكون مسؤولة عن كافة أعمالها وتصرفاتها أمام البرلمان،

الأمر الذي دفع ببعض الفقهاء إلى تسمية النظام البرلماني باسم (حكومة الوزارة) نظرا لدورها الفعال والمؤثر.^{١١}

وقياسا على ما تقدم لذا وجب على الوزارة في النظام البرلماني أن تكون متجانسة وتعمل بانسجام من أجل أن تتمكن من أداء واجباتها بصورة مرضية ومرنة، وذلك لتتمكن من تحقيق سياستها العامة في المجالات كافة، ويكون الانسجام والتجانس عندما يكون هناك تعاون بين الوزراء ورئيس الحكومة، وهو ما لا يمكن إقراره في العراق، نتيجة التركيبة الحكومية الطائفية المختلفة، بيد إن ذلك لا يعفي مسؤولية الوزارة عن أعمالها وهو ما نحاول أن نتفحصه في النقاط القادمة

المبحث الثاني

آلية صنع القرار بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية .

تختلف آلية صنع القرار السياسي من دولة إلى أخرى، كل حسب طبيعة النظام السياسي، وعلاقة الحكام بالمحكومين، وبالعموم فإن الدراسة العلمية لصانعي القرار وصنع القرار تعتمد على ثلاث متغيرات رئيسية وهي:^{١٢}

١- حقل الاختصاص :- كالوظائف الفنية والعلاقات السلطوية، وقاعدة المشاركة والتوقعات المتبادلة .

٢- التواصل و الإعلام .

٣- الدافع القيادي و الشخصية .

ولاشك إن هذه المتغيرات تستخدم في سبيل جمع المعلومات عن صانع القرارات ،بوصفه عاملا في نطاق مجتمع معين ، وعاملا في بنية مؤسسية سياسية شاملة . فالقرار السياسي لا يؤخذ في فراغ، بل يطبق على مجموعة من الناس ،فالقيادة ليست قضية منزلة اجتماعية ، أو قضية التحلي بمجموعة الصفات الشخصية ،لكنها قضية علاقات عملية بين أبناء الجماعة،ويكتسب القائد منزلته بفضل مشاركته الفعالة، وبفضل المقدرة التي يظهرها على انجاز المهام التعاونية.^{١٣}

وتبقى عملية صنع القرار في النظم البرلمانية عموما والدولة الاتحادية خصوصا قائمة على أساس التعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ،وهو التساؤل الذي يشار بهذا الصدد هل إن النظام السياسي البرلماني في العراق يطبق قاعدة التعاون بين السلطات ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من معرفة حدود السلطات الممنوحة للحكومة الاتحادية والسلطات الممنوحة للحكومة المحلية ومدى حجم التعاون بينهما .

تجدر الإشارة إلى إن هناك طرق ثلاث لتوزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية و المحلية وهي:^{١٤}

الطريقة الأولى :- يحدد الدستور على سبيل الحصر اختصاصات كل من السلطات الاتحادية والولايات .

الطريقة الثانية:- أن يحدد الدستور اختصاصات السلطة الاتحادية على سبيل الحصر ،ما عدا ذلك يترك للسلطات المحلية .

الطريقة الثالثة :- يحدد الدستور صلاحيات السلطات المحلية وما عدا ذلك يكون من اختصاص السلطات الاتحادية .

الملاحظ إن الدستور العراقي قد اخذ بقاعدة تحديد صلاحيات حصرية للسلطات الاتحادية كما جاء ذلك في نص المادة (١٠٩) المتعلقة بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه

الديمقراطي الاتحادي"^{١٥} وكذلك ما جاء من صلاحيات في المادة ١١٠ الخاصة (السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية والأمن الوطني والسياسة المالية وغيرها من أمور المقاييس والجنسية والبريد والتردد والموازنة ومصادر المياه والإحصاء).^{١٦}

وبذلك قد ميز الدستور العراقي بين صلاحيات السلطة التنفيذية (المادة ٧٤) والسلطات الاتحادية، بيد إن حقيقة الأمر مختلفة جدا إذ يمارس مجلس الوزراء صلاحيات السلطة التنفيذية والسلطات الاتحادية معا و دون سند قانوني بذلك، وربما تثير المشاكل في المستقبل إن لم يتم تعديل ذلك بما يوضح ويحدد صلاحيات كل منها.

ومن جهة أخرى فإن الدستور حدد صلاحيات مشتركة مع الأقاليم كما جاء ذلك في المادة (١١٤) التي تتعلق بقضايا (الكمارك والكهرباء والبيئة والتخطيط والسياسة الصحية والتعليمية والسياسة المائية)^{١٧}

ولكن الملاحظ على الدستور العراقي انه أعطى الأولوية في الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية والأقاليم لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما، كما جاء ذلك في المادة (١١٥) ^{١٨} وهو أمر في غاية الغرابة، فكيف يمكن أن يكون هناك تشريع إقليمي متناقض مع تشريعات مشتركة يفترض ساهمت الأقاليم في صياغتها، وبذلك فانه اقر للأقاليم الخروج على ما تم الاتفاق عليه، لان الأولوية لقانون الأقاليم، في حين إن المنطق يقول انه لا يجوز للأقاليم بعد الاتفاق أن تسعى إلى نقض ما تم من جانبها، لأنها إن فعلت ذلك كما وصفه الدكتور غازي فيصل "إن فعلت ذلك تنزلت عليه قاعدة من سعى إلى نقض ما تم من جانبه فسعيه مردود عليه"^{١٩}.

واستبصارا بالمنطق القانوني فان الأولوية في الاختصاصات المشتركة للسلطات الاتحادية لا لسلطات الأقاليم، لذا فمن الحقوق إعادة صياغة هذه المادة (١١٥) بما يكفل إعطاء الأولوية للقوانين

الاتحادية على حساب قوانين الأقاليم في الاختصاصات التي أشار إليها بعد استبعاد المحافظات غير المنتظمة في إقليم ، لان لا علاقة لها ألبته بالاختصاصات المشتركة^{٢٠} .

ونتيجة لهذه التناقضات الدستورية وغيرها ، فقد فشلت الحكومة الفدرالية طيلة الأربع سنوات المنصرمة في إيجاد صيغة من التعاون بينها وبين إقليم كردستان من جهة أو بينها وبين المحافظات غير المنتظمة بإقليم من جهة أخرى .

وما زال الكثير من المشاكل العالقة بين الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان لاسيما فيما يتعلق بقضية كركوك ، والمناطق المتنازع عليها ، التي حدد لها الدستور العراقي آلية معينه لانجازها،(المادة ١٤٠) وتجاوزت الاستحقاقات المحددة لها دون انجاز مع إقرارنا بتعقيد هذا الملف الذي يصعب حله عن طريق الحكومة الاتحادية، وانما بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية للمناطق المتنازع عليها وحكومة إقليم كردستان، وهذا السلوك لم يبلغ الهدى محله بعد ، فضلا عن قضايا أخرى مثل العقود النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان دون موافقة الحكومة الاتحادية ، وما شهد هذا الملف من توترات واشكالات انعكست سلبا على علاقة الطرفين من جهة وعلى الوضع الاقتصادي العراقي وتحسين ادائه من جهة أخرى، كذلك ملف قوات البيشمركة التي تطالب حكومة الإقليم بان عديد هذه القوات نحو ١٥٠ ألف عنصر، بينما تؤكد الحكومة الاتحادية نحو ٢٠-٢٥ بموجب اتفاق تدعي الحكومة الاتحادية أبرمته مع حكومة الإقليم،^{٢١} وما رافق ذلك من اشكالية وهواجس تبعية وتوصيف هذه القوات وكيفية التعامل معها ، هل تكون جزء من القوات المسلحة العراقية وتخضع الى الاوامر والتعليمات الصادرة من وزارة الدفاع وتاتمر باوامر القائد العام للقوات المسلحة أم تكون قوات حرس اقليم تمول اتحاديا وتخضع لاوامر وتعليمات سلطات الاقليم، كما هو معمول به في العديد من الدول الاتحادية.

والملاحظ ان هذه المشاكل وغيرها لاتتعلق باقليم كردستان -العراق لخصوصيته وحسب، وانما طالت الإدارات المحلية في المحافظات لاسيما بعد التدخل المفرط للحكومة الاتحادية في سياسة الإدارات المحلية ،على الرغم من صدور قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وتحت ذريعة الملف الأمني، إذ

تدخلت الحكومة الاتحادية في صلاحيات وسلطات الإدارية المحلية في الكثير من المحافظات لاسيما في محافظات مثل الموصل وديالى والبصرة، صلاح الدين وبابل كتعيين قائد شرطة أو إقالته، وقد برر السيد رئيس الوزراء ذلك بقولة "إن النظام لا يلغي الفدرالية ولا يخفف من لون الحكومة المركزية الاتحادية إلى الحد الذي لا نملك معه صلاحية التحرك حين يتعرض البلد للخطر"^{٢٢}.

إن المنطق يقول إن في حالة وجود خلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم يحل ذلك الخلاف عن طريق الحوار، وإذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى المحكمة الاتحادية، وهي الجهة المخولة في تفسير الدستور، طالما لم تشكل بعد المحكمة الدستورية، بموجب المادة ٩٣/٩٣ رابعا "الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية"^{٢٣}.

والملاحظ على السلوك السياسي العراقي، إن لا الحكومة الاتحادية ولا حكومة الإقليم أو الحكومات المحلية في المحافظات، أن لجأت إلى المحكمة الاتحادية لحل هذا النزاع وتركت الأمور دون حسم في كثير من القضايا، وإذا لم تتفاهم هذه الإشكالات في فترة الحكومة المنتهية ولايتها، فمن المتوقع أن تثار خلافات كثيرة أمام الحكومة القادمة، لاسيما وإن اغلب المسؤولين في الحكومات المحلية يمثلون كيانات مختلفة مع الحكومة الاتحادية، لاسيما إذا لم تتشكل الحكومة القادمة من ائتلاف دولة القانون الذي يتولى إدارة نحو تسع محافظات والقائمة العراقية التي تتولى إدارة اربع محافظات.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الحكومة الاتحادية العراقية عجزت عن تطبيق سياسة التعاون والتنسيق بينها وبين الحكومات المحلية التي اقرها النظام البرلماني في دول العالم المختلفة، فكل الفدراليات في العالم هي أنظمة سياسية تكون فيها السلطة النهائية مقسمة بين المركز والإطراف حيث لا تستطيع أي من المناطق أن تمارس السلطة لوحدها دون تدخل السلطات الأخرى، وبالتالي يتوجب على المواطنين أن يقوموا بواجباتهم اتجاه سلطتين اثنتين هما الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية .

وفي ظل النظام الفدرالية يجب أن تعرف الحكومة الاتحادية حدودها وتقف عندها، وتعرف الحكومات المحلية حدودها وتقف عندها وهو ما يحتاج إلى التنسيق والتعاون، الذي اقره النظام البرلماني، ولم نشهده في العراق، فلا الحكومة الفدرالية تعرف حدودها وتتدخل بعض الأحيان في اختصاصات الحكومات المحلية، ولا الحكومات المحلية تعرف حدودها وتتصرف احيانا في حدود اكبر من الصلاحيات الممنوحة لها.

المبحث الثالث

إدارة الحكومة للموارد المتاحة

تمارس الموارد الطبيعية المتاحة للبلد تأثيرا على مستويين :-

الأول:- إن الغنى في الموارد الطبيعية يكون مصدر قوة للبلاد، ويكون احد الوسائل العامة في تحقيق الاستقرار والتطور الاجتماعي والسياسي.

والثاني:- هو تأثير كثرة أو شحه الموارد على سيكولوجية أفراد المجتمع، إذا كان الجانب الأول لا يثير مشكلة فإن الثاني كان ولا يزال يثير حوله كثيرا من النقاش^{٢٤}. وتجدر الإشارة إلى انه ورغم أهمية الموارد الطبيعية، فإن الأخيرة لوحدها لا تكفي لإقامة مجتمع سياسي منتظم ومتقدم ومستقر، إذ أن تأثيرها يتوقف على معطيات أخرى منها :-^{٢٥}.

١- مستوى نشاط الأفراد وذكائهم في استغلال هذه الموارد وتحويلها إلى ظاهرة، اجتماعية مركبة، أي موارد مصنعة أو مزروعة أو صالحة بأي شكل من الأشكال الأخرى المطروحة في المجتمع، ولا يتم ذلك إلا بفضل الجهد الإنساني .

٢- مستوى تطور القوى الإنتاجية الذي يعبر عن طبيعة العلاقات بين الإنسان وبين الطبيعة ومدى سيطرته على قواها .

٣- إن العلاقات التي تقوم في الإنتاج تتحكم في الروابط الاجتماعية وتوازن القاعدة التي يقوم عليها المجتمع .

لذلك فإن الموارد لا تحقق الاستقرار لوحدها ولا بد من توفير الجهد الإنساني لاستثمار هذه الموارد ، وبطبيعية الحال، فإن الحكومة هي الجهة المخولة قانونيا وواقعا لإدارة موارد الدولة ، وهذا هو مؤشر ودليل على نجاح أو فشل الحكومة . ولاشك إن العراق وعلى الرغم من الصعاب التي مر بها يعد من الدول الغنية، بما يملكه من ثروات، فضلا عن امتلاكه للقدرات العلمية والبشرية لاستثمار هذه الثروات، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من نتائج لرفع دواعي ومبررات العقوبات الدولية المفروضة عليه، فالموارد العراقية ضخمة تمثل أكبر موارد نفطية غير مطورة في العالم، فمن بين ٧٣ حقلا مكتشفا حتى الآن هناك ١٥ حقلا فقط تعمل بما يتراوح بين ٣٠ % - ٥٠ % من طاقتها الإنتاجية، وتتنوع حقول النفط العراقية العملاقة المنتجة على أربعة حقول في جنوب العراق تسهم وحدها ٧٥% وهناك حقول كركوك التي تنتج الكمية المتبقية ٢٥%، وتشير التقديرات إلى إن كلفة استخراج طن النفط العراقي تتراوح ما بين ٢-٥ دولار، في حين تبلغ تكلفة استخراج نفط بحر قزوين ١٧ دولار للطن إما بحر الشمال ١٠ دولار، أما نفط سيبيريا فإن تكلفته تبلغ ٣٥،٤٥ دولار للطن^{٢٦}.

وفي ضوء الارتفاع الكبير و المستمر للطلب على النفط الذي تخطى أسعاره ٧٠ دولار للبرميل، فإن العراق قد يؤدي دورا محوريا في التوازن الاستراتيجي لسوق النفط العالمية، غير إن هذا الأمر يصطدم بحقيقة ضعف الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي التي لا تتناسب مع ما يمتلكه العراق من احتياطات نفطية كبيرة ومن قدرات تصديرية جيدة، وما يتوافر فيه من ملاكات فنية وإدارية وطنية، تملك خبرات جيدة في مجالات استخراج ونقل وتسويق النفط الخام، ومع ذلك لم يزد إنتاج العراق من النفط

الخام على ٣٧٨ / ١ مليون برميل في عام ٢٠٠٣ ولم تتمكن من الوصول إلى ما هو مخطط له في وزارة النفط العراقية لزيادة الطاقات الإنتاجية للحقول النفطية إلى ٣/٥ مليون برميل عام ٢٠٠٧.^{٢٧}

إن السياسة النفطية العراقية في سماتها ألعامه والتفصيلية تتجه نحو تشجيع استثمارات شركات النفط الأجنبية، وتبقى مهام الحكومة على إصلاح وتشغيل الحقول النفطية المنتجة، ولاشك إن ذلك رغم أهميته فانه يعرض مصير الدولة للخطر فالدولة التي لا تستغل مواردها الطبيعية بنفسها لسبب أو لآخر، وتعهده بذلك إلى الشركات الأجنبية فإنها غالباً ما تجد نفسها في مأزق سياسي واقتصادي لان الشركات الأجنبية تجد في دولها الحماية، وعندما لا تستطيع أن تحقق الحد الأعلى الممكن من مصالحها فان علاقاتها مع الدول التي تعمل فيها تتعرض للتشنج، الأمر الذي يدفعها إلى تدخل دولتها التي تلجا إلى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية بل والعسكرية أيضاً.^{٢٨}

فكيف الأمر إذا كانت شركات هذه الدول تملك قوات عسكرية وشركات أمنية داخل الدولة كما هو بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، وعلى الرغم من ارتفاع الدخل القومي في العراق وتجاوز ميزانيته في السنوات الأربع الأخيرة حاجز ٦٠ مليار فما زال واقع الاقتصاد العراقي وفي كافة المجالات يعاني من الترددي.

وبعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات التي أصابها التدمير، إذ تم تفكيك مصانع ومعامل كبيرة تعد الأكبر في الشرق الأوسط، و كان بالإمكان تحويلها إلى صناعات مدنية وبتكاليف قليلة وكذا الحال بالنسبة لقطاع الزراعة وقطاع الخدمات.^{٢٩}

يتضح من ذلك إن الحكومة العراقية وعلى الرغم من الموارد المتاحة في العراق إلا إنها فشلت في استثمار هذه الموارد ولم تتمكن من تقليل نسبة البطالة أو تحسين مستوى أداء الاقتصاد العراقي وفي كافة المجالات، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى إن البطالة لاسيما في فئة الشباب ضمن الفئة العمرية ١٥- ٢٤ سنة قد شكلت في عام ٢٠٠٦ نحو ٥٠% من العاطلين عن العمل، ومن حيث مستوى التعليم فقد

أشار مسح وزارة التخطيط للبطالة في العراق عام ٢٠٠٦ إلى إن معظم العاطلين هم من محدودي التعليم (حاملين شهادة الإعدادية فما دون)، وصرح مسؤل بن نسبة البطالة في العراق بلغت ٥٠% من الأيدي العاملة.^{٣٠}

ومما زاد الأمر سوء ازدياد نسبة الفساد المالي والإداري في الحكومة العراقية، إذ تجاوز حجم الفساد أكثر من ١٠% من إجمالي الناتج الوطني العراقي لاسيما بعد أن تراجعت مؤشرات المحاسبية، وقد برزت ملفات لدى هيئة النزاهة تشير بأصابع الاتهام إلى مسئولين كبار في الحكومة العراقية، وقد فشل البرلمان العراقي في استجواب الوزراء أو معرفة أسباب وحجم هذا الفساد لاسيما، وإن هناك العديد من العقود الوهمية والمزيفة التي استنفذت مبالغ طائلة من الاقتصاد العراقي لاسيما في الوزارات الأمنية من خلال استيراد أجهزه ومعدات غير صالحه^{٣١}

وأمر كهذا يكشف عن ترد خطير في أداء الحكومة العراقية، وبيات الفساد وباء مستشريا ينخر في مؤسسات الدولة، وتؤكد مفوضية النزاهة في العراق إن نسبة الفساد في الحكومة العراقية بلغت ٨٠% وفقا لتقارير وتصنيفات هيئة الشفافية الدولية، التي تشير إلى إن " العراق احتل المرتبة الأولى عالميا إلى جانب الصومال ومي نمار في مؤشرات الفساد الملموس ودافعي الرشاوى وفق الدليل السنوي لعام ٢٠٠٧".^{٣٢}

المبحث الرابع

الحكومة العراقية وإدارة الأزمات

كثيرة هي الأزمات والمشاكل التي يعاني منها العراق، لاسيما تلك الازمات التي برزت منذ عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، والتي يمكن أن تقسم إلى مستويات عدة أبرزها .

أولاً:- الأزمات السياسية

تعد الأزمة السياسية من أبرز الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي العراقي، فمنذ عام ٢٠٠٣ تحاول الولايات المتحدة إعادة بناء الدولة العراقية على أسس جديدة بعد أن دمرت كل بنية الدولة السابقة، بيد إنها شرعت ببناء دولة على أسس غير محمودة ويشوبها الشك والمصادقية بأنها كانت خلف بناء مرتكزات دولة طائفية - عرقية، قد تمهد السبيل إلى تقسيم العراق لدويلات عدة، وقد تزامن ذلك مع وجود أزمة بين الكتل السياسية التي رافقت عملية احتلاله وعدم توصل هذه الكتل إلى اتفاق سياسي موحد بينها، وانهمك الجميع من حيث يدرون أو لا يدرون وراء المناصب وتقاسم السلطات والثروة دون النظر إلى المصلحة الوطنية العراقية، وانحصر تفكيرهم في إطار فئوي أو حزبي وعاشت الحكومة العراقية قيد الدراسة أزمات سياسية، وشهدت انسحابات كتل سياسية مهمة من الحكومة مثل جبهة التوافق والعرقية والكتلة الصدرية، وكلها توجه اتهامها صوب استئثار جهة واحدة بالسلطة السياسية وعدم إشراك الجميع فيها، والأمر لا يقتصر على الأزمة السياسية الداخلية، وإنما امتد إلى السياسة الخارجية، إذ أصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين دول الجوار والدول الأخرى في الساحة العراقية، وأرتهن القرار السياسي العراقي بقيود دول الجوار إلى الدرجة التي اخذ فيها قادة العراق ورجالاته التباحث على تشكيل حكومة العراق القادمة خارج الحدود الوطنية العراقية، وكل طرف يسعى من جانبه للحصول على مباركة هذه الدولة أو تلك والاستقواء بها على حساب الطرف الآخر.

فضلا عن فشل السياسة الخارجية العراقية في تصحيح الأوضاع مع محيطها الإقليمي والدولي وما برحت علاقات العراق مأزومة مع اغلب دول الجوار، ولم تجر هذه الدول على فتح سفارات لها في العراق، إلا ما رحم ربي أو من تعرض لضغط أمريكي.

ولم تحل مشاكل الحدود أو المشاكل السياسية مع أية دولة من دول الجوار بل ازداد الأمر تعقيدا من خلال اتهامات الحكومة العراقية المنتالية لهذا الطرف أو ذاك لتردي الأوضاع الأمنية في داخله.

الأزمة الأمنية :-

يشكل الجانب الأمني العامل الأساس في تحقيق الاستقرار والتقدم للبلاد. صحيح إن الحكومة العراقية خلال السنتين الأخيرتين من عمرها استطاعت أن تحرز تقدماً ملموساً على صعيد الجانب الأمني، بيد إن هذا التقدم لم يحل الأزمة الأمنية ولم يخلق الأجواء المناسبة لخلق أمان مجتمعي في البلاد، فما زال الملف الأمني يتعرض بين الحين والآخر إلى انتكاسه كبيرة يذهب ضحيتها آلاف العراقيين الأبرياء.^{٣٣} ولعل الجزء الأكبر من الانتكاسات الأمنية تتحمله الحكومة العراقية، لأنها تحمل الملف الأمني، ولاسيما إن السيد رئيس الوزراء قد حمل عبئ هذا الملف لوحده دون إشراك القوى السياسية المتحالفة معه أو حتى قوى داخل ائتلافه الحاكم.

فضلاً عن ذلك فإن جزءاً من المشكلة الأمنية يتعلق بسياسة التهميش والإقصاء التي تعرضت لها بعض الأطراف أو عدم احتواء أطراف أخرى للعملية السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية التي تعرضت للحل بقانون بريمر (الحاكم المدني الأمريكي في العراق) رقم ٢ لعام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من نصح الناصحين بالعودة عن قرار بريمر فما زال القائلون على الحكومة لا يفقهون حديثاً وتمسكين به دون إن يجدوا لهؤلاء المتضررين سيلاً.

الأزمة الاجتماعية :-

لاشك إن إحداه العنفة التي شهدتها المجتمع العراقي، لا سيما بعد تفجير مرقد الإمامين في سامراء عام ٢٠٠٥ وما ترتب عليه من حرب طائفية طالت آلاف العراقيين من مختلف الأطراف، فضلاً عن سياسة التهجير داخل العراق وخارجه، التي تقدر حسب أرقام مفوضية اللاجئين بنحو مليوني مهاجر، وحسب أرقام غير رسمية بنحو أربعة ملايين مهاجر،^{٣٤} قد تركت هذه الهجرة أزمة اجتماعية وأحدثت شرخاً كبيراً داخل نسيج المجتمع العراقي، وكان الأجدر بالحكومة العراقية أن تجد الوسائل والسبل الكفيلة لمعالجة هذه الأزمة، لا سيما بعد أن أطلق السيد رئيس الوزراء مشروع المصالحة الوطنية، بيد إن هذا المشروع قد اقتصر على الجانب الإعلامي وعقد الندوات والمؤتمرات دون أن يقدم حلولاً واستراتيجيات

عملية في إطار هذه المصالحة، إلى الدرجة التي تعرضت الحكومة للانتقاد من اطراف عدة من بينها قادة الولايات المتحدة الامريكية أنفسهم، فقد أشار السفير الأمريكي راين كروكر "إن التقدم الذي أحرزه الزعماء العراقيين على طريق المصالحة الوطنية كان محبطا للغاية"^{٣٥}.

فضلا عن ذلك فقد فشلت الحكومة في توفير الخدمات للمواطنين وتركت الكثير من المواطنين يعانون من مشاكل جمة وعلى مختلف المستويات، وكان الأجدر بها أن تولي هذا الموضوع اهتماما اكبر ولو فعلت ذلك لكان خير لها وأحسن تثبيتنا، لاسيما وإنما أخذت على نفسها في برنامجها الانتخابي ميثاقا غليظا في توفير الخدمات لكافة ا لمواطنين.

المبحث الخامس

تقييم أداء الحكومة العراقية

لاشك إن تقييم أداء الحكومة العراقية يرتبط ارتباطا وثيقا بالانجازات التي حققتها على المستويات كافة، ولكن قبل الخوض في ايجابيات أو سلبيات هذه الحكومة لابد من ذكر حقيقة أساسية وهي ، إن تحميل رئيس وزراء الحكومة العراقية كل الإخفاقات أمر غير مبرر وغير مقبول، خصوصا وان السيد رئيس الحكومة يقود حكومة توافقية(محاصصة)تجاوز عند تشكيلها الاستحقاقات الانتخابية مما أدى إلى تأسيس حكومة غير متجانسة،وصلت إلى مستوى الخطاب الحكومي غير الموحد،وهذا الأمر دفعه للعمل بين رغبات متعارضة وقيادات غير متوافقة.

على الرغم من الإقرار بهذه الحقيقة بيد إن ذلك لا يعفي السيد رئيس الوزراء من تحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية عن عمل وزرائه سواء بعلمه أو دون ذلك.

وابتدأ لابد من التعرّيج على أهم إنجازات الحكومة العراقية لاسيما في السنتين الأخيرتين، إذ تراجع مستوى العنف بصورة كبيرة عما كان سائدا عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويرجع جانب من ذلك إلى قدرة الحكومة ومؤسساتها الأمنية للتعامل بحزم مع الجهات المسببة للعنف ومن مختلف الاتجاهات لاسيما بعد الحملة التي قادها رئيس الوزراء ضد الجماعات الخارجة على القانون (صولة الفرسان)، فضلا عن تعاونه مع القوات الأمريكية لمحاربة المليشيات المدعومة من الخارج.^{٣٦}

وان كان هناك من يقلل من أهمية هذا الانجاز للحكومة العراقية ويعزوه إلى الخطوات التي اتخذتها القوات الأمريكية في آخر سنة من ولاية بوش بزيادة عديد القوات الأمريكية، فضلا عن النجاح في تأسيس مجالس الصحوات في المناطق الساخنة لمقاتلة تنظيم القاعدة، وانعكاسات توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية والتي بموجبها انسحبت القوات لأمركية من المدن العراقية إلى قواعدها الأمر الذي قلل من احتكاكها بالشارع العراقي، مع الضغط لتطهير بعض الأجهزة الأمنية من العناصر المفسدة والمليشيات.

يبدو إن هذا الكلام فيه قدر كبير من الصدقية، بيد انه لا يلغي حقيقة التقدم الذي طرا على القوات العراقية، وقد اعترف بذلك قادة الولايات المتحدة، فقد أعرب كبير منسقي شؤون العراق في وزارة الخارجية الأمريكية (ديفيد ساترفيلد) في حديث له في واشنطن يوم ٩-نيسان ٢٠١٠ "إن جرائم القتل الطائفية قد انخفضت، وان القوات العراقية تتعامل مع المليشيات العنيفة بطريقة متوازنة وبعيدة عن النعرة الطائفية"^{٣٧}

وبالمقابل أكد على الدعم الأمريكي بقوله "إن الولايات المتحدة توفر أكثر من مجرد دعم عسكري واقتصادي للحكومة العراقية، فوزارة الخارجية قد ضاعفت عدد فرق إعادة الأعمار بهدف المساعدة في بناء مؤسسات المجتمع المدني في المناطق الواقعة خارج المنطقة الخضراء في بغداد، وان الوزارة تعمل

بتعاون وثيق مع الزعماء المحليين لضمان المهارات الفنية التي تمتلكها هذه الفرق تتوافق مع حاجات المناطق التي توجد فيها"^{٣٨}.

ومن جانب آخر فقد طرأ تغيير على عمل الحكومة عندما سمحت في السنة الأخيرة من عمرها للبرلمان العراقي أن يمارس دوره الرقابي ورفعت الدعم والحماية عن بعض الوزراء المتهمين بالفساد مثل وزير التجارة أو الكهرباء وإحالة الأول إلى المحاكم العراقية، فضلاً عن تفعيل بعض ملفات هيئة النزاهة وان لم ترتق إلى المستوى الذي أعلن عنه رئيس الوزراء بان يجعل من عام ٢٠٠٨ عام الحرب على الفساد.

وبالمقابل تعرضت الحكومة للعديد من الانتقادات بما فيها الملف الأمني لاسيما بعد التفجيرات الدامية في العاصمة بغداد واتهام الأجهزة الأمنية بالتقصير أو على الأقل عدم قدرتها على منع مثل هذه الخروقات بعد أن تكررت أكثر من مرة وبعضها في المناطق ذاتها، الأمر الذي يدل على الهوة بين المواطن والأجهزة الأمنية.^{٣٩}

واتهم رئيس الوزراء بتفردده بالملف الأمني من قبل رئاسة الجمهورية، وبعض القوى السياسية الأمر الذي جعل العلاقة بين مؤسسات السلطة التنفيذية يشوبها عدم الانسجام.^{٤٠}

ويبقى ملف المصالحة الوطنية من أكثر الملفات العراق إخفاقاً للحكومة العراقية، إذ أنها فشلت في إيجاد آليات وسبل تفعيل هذا الملف، وقد أعرب الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن عن إحباطه من الحكومة العراقية في مؤتمر تكتل نافتا وقال "إن الشعب العراقي وليس الحكومة العراقية هو الذي يستحق الثناء على جهود المصالحة الملحوظة والملموسة"^{٤١}

وجاءت هذه التصريحات عقب تصريحات اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بقولهم "على المالكي أن يرحل إذا فشل في الفرصة الأخيرة لتحقيق المصالحة السياسية في العراق"^{٤٢}

ولم يقتصر انتقاد الحكومة على الولايات المتحدة والقوى السياسية المختلفة مع رئيس الوزراء وإنما حتى شمل قيادات الائتلاف الحاكم، إذ أعلن القيادي في المجلس الأعلى الشيخ جلال الدين الصغير انتقاده لملف الخدمات " إن المبالغ التي صرفت على وزارة الكهرباء تجاوزت ١٧ مليار دولار ولم ينجح وزير الكهرباء في تأمين أكثر من ١٥٠٠ ميغا واط يعود ٧٢٣ ميغا واط منها إلى الوزير السابق أيهم السامرائي" مبينا إن الناس يعتقدون إن القرار بيد الائتلاف لكن تنفيذه بيد الحكومة" ^{٤٣} وفي ذلك إشارة إلى تفرد المالكي في الحكم .

وطالت انتقادات الحكومة حتى المرجعية الدينية في النجف، لاسيما بعض المراجع العظام مثل أية الله العظمى بشير الأنجفي في مؤتمر علمي في النجف بقوله " السلطة التنفيذية تتضمن بعض ممن خان الوطن والشعب وسرق المال العام واثأر الطائفية... وأشار إلى وزير التربية لم يزل يصر على حكم طائفة على أخرى، ولم يصغ إلى نصائح المراجع في النجف" ^{٤٤}

أما على الصعيد الخارجي فقد فشلت الحكومة في أهم ملف هو إخراج العراق من طائلة البند السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد احتلاله الكويت، ولم تتمكن حتى من مناقشة الأمر في مجلس الأمن، أو حتى فتح الملف مع دولة الكويت وإيجاد تفاهات معها لإقناع مجلس الأمن، فضلا عن استمرار العلاقات السيئة مع اغلب دول الجوار، وهو دليل على فشل الحكومة العراقية على الصعيد الخارجي كما هو حالها على الصعيد الداخلي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: - الاستنتاجات

من خلال مراقبة ودراسة اداء الحكومة العراقية للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ ، واخضاع السلوك السياسي الحكومي العراقي للدراسة والتحليل ،توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

- ١- يتضح ان هناك خلل دستوريا في توصيف وتحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية وطبيعة علاقاتها مع الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة باقليم، الامر الذي اربك عمل الحكومة.
- ٢- طبيعة الحكومة غير المتجانس ، والمكون من مجموعة من القوى والاحزاب السياسية المتنافسة والمتناحرة فيما بينها ، والتي تعمل على ايثار مصالحها الفئوية والحزبية على حساب المصالح الوطنية، وهو ما توضح من خلال تضارب التصريحات والاراء بين اقطاب الحكومة الرئيسيين وبخصوص قضايا وطنية هامة.
- ٣- بناء الحكومة العراقية على وجه الخصوص والنظام السياسي على وجه العموم ،على اسس غير سليمة، ولا ترقى لمستوى الدول الحديثة ،اذ تم بنائها على اسس المحاصصة الطائفية والعرقية بعيدا عن التشكيل الحديث القائم على اساس المواطنة والمساواة بغض النظر عن العرق والجنس والطائفة.
- ٤- وجود قوات الاحتلال في العراق وامساكها بالملف الامني والسياسي لفترة طويلة من عمر الحكومة، انعكس سلبا عليها وصاحبها العجز، لاسيما فيما يتعلق بتجاوزات قوات الاحتلال على ممتلكات و ارواح المواطنين،وعجز الحكومة عن محاسبة هذه القوات اوحتى توجيه اللوم لها،لما تتمتع به من حصانة مفروضة من الادلة الامريكية.
- ٥- عدم قدرة الحكومة على استثمار الامكانيات الاقتصادية العراقية الكبيرة في تحسين الاوضاع الخدمية والمعاشية للمواطنين، وانهماك بعض اطرافها بالفساد والرشوة وسوء الادارة.
- ٦- ضعف البرلمان العراقي في محاسبة ومراقبة عمل الحكومة،على الرغم من كونه الجهة المخولة دستوريا بذلك جعلها تتصرف دون رقيب وتقع في اخطاء كبيرة.
- ٧- فشل السياسة الخارجية العراقية في التعامل مع دول الجوار بعامة والجوار العربي على وجه الخصوص ، الامر الذي انعكس سلبا عليها ، وترك العراق معزولا وساحة لتصفية الحسابات.
- ٨- إن أداء الحكومة العراقية وبسبب تشكيلتها القائمة على المحاصصة من جهة والتحديات التي واجهتها على الصعيدين الداخلي والخارجي من جهة اخرى، يعد أداء سيئا ،ولا يمكن إن يعد في إطار

التقويم السليم للحكومات الناجحة، لاسيما في ضوء الإمكانيات المادية الكبيرة والدعم الدولي من أقوى دول العالم وأكثرها تأثيرا. إذ ان

نجاح أو فشل أية حكومة من حكومات العالم يتجسد في حجم الانجازات التي تقدمها لمواطنيها، فضلا عن قدرتها في التفاعل مع المعطيات الإقليمية والدولية.

٩- اخيرا إن هذه الحكومة ستلقي أثرا ثقيلًا على الحكومة القادمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهي لم تحسم أكثر الملفات أهمية وحساسية، مثل ملفات الاشكالات مع إقليم كردستان وملف المصالحة الوطنية واجتثاث البعث و ملف الجيش العراقي السابق وملف المهجرين والنازحين وملف الخدمات، إما على الصعيد الخارجي فإنها لم تتجز الملفات العالقة مع دول مثل إيران والكويت، أو لم تطور علاقاتها بالعالم العربي لاسيما دول الجوار، وازداد التوتر مع السعودية وسوريا على وجه الخصوص، وهو ما يدل على عجزها وأدائها السيئ. حتى انها لم تتمكن من اخراج العراق من طائلة البند السابع لميثاق الامم المتحدة.

ثانياً: - التوصيات

ابتدا لابد من القول ان هذه التوصيات لاتتعلق بالحكومة العراقية الحالية او المزمع اقامتها دون تغيير ، وانما تتعلق بتشكيل حكومة جديدة لديها الرغبة والقدرة على انجاز التغيير المطلوب في البلاد لاجراجه من دائرة الضعف السياسي الحالي ،لذا فانها مطالبة بتحقيق ما يلي:-

- ١- تعديل الدستور العراقي وازالة الغموض والضبابية من الكثير من بنوده، بما يحقق بناء دولة المواطنة، و الدستور ذاته تكفل له ذلك بموجب المادة ١٤٢ .
- ٢- اصدار قانون للاحزاب السياسية وبما ينسجم مع الواقع الوطني العراقي وليس الفئوي او الطائفي والعراقي.
- ٣- الغاء قانون الانتخابات الحالي واصدار قانون جديد بعيدا عن سيطرة الاحزاب السياسية الكبيرة، ويفضل الرجوع الى الانتخاب المفتوح والفردى وليس القائمة.

- ٤- اعادة النظر في بناء القوات الامنية العراقية، بما يحقق التوازن والابتعاد عن المحاصصات المعمول به ،ولمعالجة الملف الامني يفضل اعادة العمل بنظام التجنيد الالزامي ، لما له من اهمية امنية ،فضلا عن تاثيره الايجابي على الوحدة الوطنية.
- ٥- تفعيل مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية، بما يكفل الحقوق للمواطنين وتعويض المتضررين ضمن سياقات قانونية وطنية.
- ٦- انتهاء الاحتلال الامريكي للعراق وبكل اشكاله ،وذلك من خلال الالتزام بالاتفاقية الامريكية العراقية، واقامة علاقات ودية بغية الاستفادة من امكاناتها العلمية والسياسية وتحملها لمسؤولية اعادة اعمار العراق.
- ٧- اقامة علاقات طيبة مع دول الجوار كافة، قائمة على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية العراقية ،امر كهذا لا يتم الا من خلال حل كل المشاكل العالقة مع هذه الدول.
- ٨- تشكيل حكومة وحدة وطنية قائمة على المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات بعيدا عن الاقصاء والتهميش.
- ٩- العمل على تحسين اداء الاقتصاد العراقي ،والقضاء على المظاهر السلبية لاسيما البطالة والفساد والرشوة، بما يساهم في تحسين المستوى الخدمي والنعاشي للمواطنين.
- ١٠- اعطاء دور اكبر للبرلمان في مراقبة الحكومة وتصحيح اخطائها ووضع الحلول الجذرية لها .
- ١١- يجب فصل السلطات بعضها عن بعض وعدم التدخل فيما بينها وخاصة بالنسبة للسلطة القضائية.

قائمة المصادر

- ١ - نقلا عن شيرزاد النجار ،دراسات في علم السياسة، اربيل، ٢٠٠٤، ص ص ٧٦
- ٢ - Robert McIver' The web of the Government' New york'Macmillan'١٩٤٧'p.٤
- ٣ --انظر في ذلك ثروة بدوي ،النظم السياسية، الجزء الأول ،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٤، ص٤١٧
- محمد كامل ليلة،النظم السياسية الدولة والحكومة دار الفكر العربي،بيروت ،ص٣٠٣
- عبد الغني بسيوني،النظم السياسية،دار الجامعة ،بيروت، ١٩٨٤، ص١٨٣-١٨٩
- ٤- نعمان احمد الخطيب،الوجيز في النظم السياسية،دار الثقافة للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص١٩٧
- ٥ -المادة :المادة الاولى من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥
- ٦ -المادة ٤٧
- ٧ - المادة:٦٦
- ٨ -المادة/٨٣
- ٩ - المادة/٦١/ثانيا
- ١٠ - المادة ٦١ /سادسا/ب
- ١١ - محمد كامل ليلة، مصدر سبق ذكره، ص٧١٢
- ١٢ - حسن صعب ،علم السياسة ،دار العلم للملايين ،بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩٩

- ١٣ - المصدر نفسه، ص ٢٢٢
- ١٤ - انظر في ذلك- محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ النظم السياسية دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٣
- رشيد عمارة، إشكالية الفدرالية في الدستور العراقي في كتاب الدستور في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٦٧
- ١٥ - المادة: ١٠٩
- ١٦ - المادة: ١١٠
- ١٧ - المادة: ١١٤
- ١٨ - المادة: ١١٥
- ١٩ - غازي فيصل، النظام الفدرالي في دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، بحث مقدم في ندوة الفدرالية في جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١٠، ص ٥
- ٢٠ - المصدر نفسه
- ٢١ - الحوار الكردي العربي، جريدة الزمان على الموقع
- Http://www. Azzaman.com/index asn?fnam=٢٠٠٧/١٢/١٢- ١٧/٨٨٨html&stortvtitle
- ٢٢ - ميادة العسكري، فدراليات على النسق المركزي، جريدة الصباح ١٧- اكتوبر - ٢٠١٠
- ٢٣ - المادة: ٩٣/ رابعا
- ٢٤ - صادق الأسود، الاجتماع السياسي، مطبعة الموصل، ١٩٩٠، ص ١٨٧
- ٢٥ - المصدر نفسه، ص ٢٣٨
- ٢٦ - مجيد إلهيتي، النقاش حول نفطنا، الثقافة الجديدة، عدد ٣٠٩ حزيران ٢٠٠٣، ص ١ كذلك محمد سعيد عبد الطاهر، الصراع في بحر قزوين، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ٢٧
- ٢٧ - مهدي الحافظ، إستراتيجية التنمية الوطنية، (٢٠٠٥-٢٠٠٧) وزارة التخطيط والتعاون، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢٠
- ٢٨ - صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠
- ٢٩ - مزيد من التفاصيل انظر د. عبد علي المعموري، الفساد الجديد في العراق، في كتاب إستراتيجية التدمير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ١٢٠-١٢٨

- ٣٠ - غزوان هادي حقيقة البطالة في العراق بين وهمية الإحصائيات وتباين المؤشرات
- ٣١ - مزيد من التفاصيل حول الفساد في العراق انظر: سلام إبراهيم، عراق: التنمية البشرية المستدامة ص ص ٧٠-٨٠
- ٣٢ - انظر تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٧
- ٣٣ - أداء الأجهزة الأمنية
- [Http://www.iraghurr.org/cont/artice/١٨٦٥٣٢&hitm](http://www.iraghurr.org/cont/artice/١٨٦٥٣٢&hitm)
- ٣٤ - <http://iragshabab.net/index/php?option=com-content&task=view&id=٣٠٥٦٤&itemid=٢٦>
- انظر في ذلك ايضا نص تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠
- ٣٥ - نقلا عن BBCArabic_com.htm
- ٣٦ <http://www.alsabaah.com/paper.php?sourec=okba&interpag&sid=٤٨٣١٦Kp٢>
- ٣٧ [Http://www.amrica.gov/st/wash file-arabic/٢٠٠٧-٤-٥/٤٢&amiwashar٠٦١٣٩](http://www.amrica.gov/st/wash/file-arabic/٢٠٠٧-٤-٥/٤٢&amiwashar٠٦١٣٩)
- ٣٨ - المصدر نفسه
- ٣٩ - <http://www.iraghurr.org/content/ortice/١٨٦٥٣٢٨.html>
- ٤٠ - الجبهة التركمانية، الرئاسة العراقية تنتقد الحكومة العراقية، ٢٨- اذار- ٢٠٠٨
- ٤١ - BBC Arabic.com مصدر سبق ذكره
- ٤٢ - جريدة الوطن السعودية، الأربعاء ٢٢ اب ٢٠٠٧
- ٤٣ - نقلا عن القدس العربي، لندن، ٢٦-٩-٢٠٠٩
- ٤٤ - المرجع الديني اية الله العظمى بشير النجفي يتهم الحكومة بالفساد
- <http://shbab.net/index-php٢٠plin=com>
- <http://shbab.net/index-com>